العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة"

إعداد الباحث:

المهندس عثمان سلامه محمد علاوي

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى استعراض مفهوم التنمية المحلية المستدامة، وشرح ابعادها، ودور الإدارة المحلية في تحقيقها، وتحديد التحديات التي تواجه البلدية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة. وقد توصلت الدراسة إلى أن التنمية المستدامة هي أسلوب حياة، ونمط معيشة، ويتطلب أن تقوم الهيئات الرسمية والمحلية بتطوير أساليب إدارة متكاملة يتم بواسطتها التعامل مع المجتمع على أنه نظام متكامل ويشتمل مجموعة من النظم كالنظام الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وأوصت الدراسة بوضع قانون جديد للإدارة المحلية يحدد دور واضح للوحدات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، وتطوير أساليب اختيار القيادات المحلية بشرط توافر الخبرة لديهم والتأهيل العلمي، والعمل على إنشاء مراكز للمعلومات بالمجالس المحلية، وضرورة التخطيط الاستراتيجي السليم وتنفيذه ومتابعته من أجل تحقيق التنمية المحلية المستدامة، ومساهمة المشاركة المجتمعية في هذا التخطيط باعتباره من أهم وظائف الإدارة.

المقدمة:

لا يزال العالم اليوم يواجه تحديات كبيرة في مجالات التنمية خاصة ما يتعلق بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبالأخص عندما نعرف أن ما زال هناك ما يزيد على بليون إنسان يعيش في ظل عتبة الفقر، كما أن انعدام استقرار الدخل وتراجع القدرة الشرائية للأفراد آخذ في التزايد.

لذلك يقتضي تحقيق التنمية المستدامة إجراءات وسياسات عالمية ووطنية يكون من شأنها التقليل من هذه الهوة، وإحراز مزيد من التقدم في المجالات التنموية الرئيسية (الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئة)، مما يتطلب تحقيق النمو وتوفير فرص العمل، مع القيام في الوقت ذاته بتعزيز الاستدامة.

والتنمية المحلية تعتبر نظاماً فرعياً في نظام التنمية الشاملة، التي تقوم على مشاركة أفراد المجتمع المحلي مع السلطات المحلية والحكومية والقطاع الخاص في عملية التنمية، بهدف تحسين مختلف نواحي الحياة على المستوى المحلي.

نتيجة لذلك اكتسب موضوع التنمية المحلية المستدامة أهمية متزايدة على نحو مطرد في جميع الأوساط العلمية والفكرية، وأصبح موضوعاً للجدل والنقاش والتنظير بين العلماء والباحثين والمفكرين على نحوٍ لم يشهده العالم من قبل، وصولاً لمؤتمر الأمم المتحدة البيئة والتنمية أو ما بات يعرف" بقمة الأرض "في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية عام 1992م، حين تبنت (182) دولة مشاركة في ذلك المؤتمر خطة تفصيلية لتحقيق المستقبل المتواصل، وللحفاظ المستمر على كوكب الأرض وحماية البيئة واستدامتها، وتعزيز التنمية بشكل متكامل وشامل (بوشنقير، 2011، ص10).

مشكلة الدراسة

نتيجة للتغيرات والتطورات الاقتصادية التي شهدها العالم، والتي أدت إلى التعديل في المراكز التنافسية النسبية للاقتصادات المختلفة، كان من الطبيعي أن تركز معظم دول العالم على دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، وتتمحور مشكلة الدراسة في السؤال **الرئيسي ما مستوى فاعلية البلدية في تحقيق تنمية محلية مستدامة؟** ويتفرع عنه عدد من الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما المقصود بالتنمية المحلية المستدامة؟

2- ما هو دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة؟

3- ما هي اسباب عدم فاعلية البلدية في إدارة التنمية المحلية المستدامة؟

أهدف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الرئيسة التالية:

1. تحديد الإطار المفاهيمي للبلدية والتنمية المحلية المستدامة.
2. شرح أبعاد التنمية المستدامة.
3. بيان الدور التنموي للإدارة المحلية وتحقيق التنمية المحلية المستدامة.
4. إبراز التحديات التي تواجه البلدية في تحقيق تنمية محلية مستدامة.
5. تحديد آليات تفعيل دور البلدية في تحقيق تنمية مستدامة.

أهمية الدراسة

1. تحتل الإدارة المحلية مكانه كبيرة في الدول المتقدمة والنامية لما لها من أهمية كبيرة في التنمية المحلية المستدامة.

2. المُشاركة في صنع السياسة العامة للدولة وتوزيع السلطة وإتاحة الفرصة لمُشاركة المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني في إدارة شئونهم المحلية بأنفسهم، فضلاً عن رفع جودة الخدمات المحلية وتطوير الموارد البشرية.

3. وجود حاجه ملحة لوجود تشريع قانوني جديد لإدارة المحلية يتوافق مع التحولات السياسية والتطورات الاقتصادية الراهنة.

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على منهج البحث العلمي الذي يتقصى الظاهرة موضوع البحث ويتم تحليلها وتناولها في إطار موضوعي باستخدام طرق ووسائل لمنهج البحث يعتمد على الاستقراء والاستنباط والتحليل النظري:

– وسيلة الاستقراء والاستنباط في دراسة واستعراض دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة، وذلك من خال الإطار النظري لإدارة المحلية والتنمية الاقتصادية المحلية، وتناول المعوقات التي تؤثر على فاعلية أداء المحليات وكيفية التغلب عليها.

– وسيلة التحليل النظري في الرجوع إلى المراجع العلمية بصفه عامة في مجال الدراسة محل البحث.

أولاً: الإطار المفاهيمي للدراسة

البلدية: هي مؤسسة أهلية تتمتع بالشخصية المعنوية ذات استقلال إداري ومالي، ولها الحق في تملك الاموال المنقولة والاموال غير المنقولة، ولها بهذه الصفة ان تقاضي وان تنيب أو توكل عنها محام في الاجراءات القضائية، وبإمكانها ان تحدث وتعين وتلغي حدود منطقتها وسلطاتها ووظائفها بموجب احكام قانون البلديات رقم 22 (قانون البلديات رقم 22 لسنة 2021).

الإدارة المحلية : هي احد اساليب التنظيم الإداري للدولة، ويتم خلالها توزيع الوظائف الإدارية بين كل من الحكومة المركزية وبين هيئات محلية منتخبة او مصلحية وتتمتع بالاستقلال الاداري والمالي، حتى تتفرغ الحكومة المركزية لصياغة ورسم السياسات العامة للدولة، وحتى تتمكن الهيئات المحلية من ممارسة ما يناط إليها من وظائف واختصاصات مع خضوعها لإشراف ورقابة السلطة المركزية (حسن، 2021).

التنمية المستدامة: هي التغيير الإرادي الذي يحدث في المجتمع سواءً اجتماعياً، أم اقتصادياً، أم سياسياً، بحيث ينتقل من خلاله من الوضع الحالي الذي هو عليه إلى الوضع الذي ينبغي أن يكون عليه، بهدف تطوير وتحسين أحوال الناس من خلال استغلال جميع الموارد والطاقات المتاحة حتى تستغّل في مكانها الصحيح، ويعتمد هذا التغيير بشكل أساسي على مشاركة أفراد المجتمع نفسه.

ثانياً: محاور الدراسة

المحور الأول: التنمية المستدامة

- **عناصر التنمية المستدامة**

تندرج ضمن التنمية المستدامة مجموعة من العناصر الضرورية والتي يجب توافرها في التنمية الشاملة، وهي التوازن في تحديد معدلات الاستثمار بالمجالات المختلفة، والتنسيق حيث يتطلب الأمر قدرًا مناسباً من التنسيق لمنع

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

التداخل بين البرامج من أجل وضوح أهداف عملية التنمية، كذلك الشمول لكافة مجالات احتياجات المجتمع والحياة الاجتماعية من صحة واقتصاد وتعليم وخلافة، والتعاون والتفاعل الإيجابي بين أنشطة المجتمع وعناصر الحياة الاجتماعية.

- **عوامل نجاح التنمية المحلية المستدامة**

1- توفر الإطار التشريعي والقانوني الذي يمنح للمجالس المحلية السلطات والصلاحيات الواسعة والاستغلال المالي ويرفع الوصاية في تدبير الشأن الجماعي على مستوى التسيير وعلى مستوى البحث عن موارد جديدة.

2- توفر قدرة من التمويل المحلي والعمل على تنويع الاستثمارات تشجيع الشراكة بين المجالس المحلية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في المشروعات التنموية على المستوى المحلي.

3- تثمين المبادرات المحلية واقتراحات تنظيمات المجتمع المدني وكذا البرامج الجزئية.

4- توفر الكفاءة العالمية والقانونية في المرشحين لعضوية المجالس المحلية وهي مسالة ضرورية لحماية مصالح الجماعة من الوقوع في أيدي ممثلين يفتقدون القدرة على تدبير الشأن العام أو انتهازيين.

- **أبعاد التنمية المستدامة**

هناك أبعادا متعددة مترابطة متداخلة ومتكاملة فيما بينها يمكن تبنيها والتركيز على معالجتها من أجل إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستدامة، إذ نميز أربعة أبعاد حاسمة ومتفاعلة يتم التعامل معها على منظومات فرعية لمنظومة التنمية المستدامة حيث تتكون كل منظومة فرعية من منظومات جزئية تمثل دعامة لضمان الإيفاء وتحقيق مقومات التنمية المستدامة من البعد البيئي والاقتصادي الاجتماعي والتكنولوجي، ونوضح هذا الترابط كما يلي:

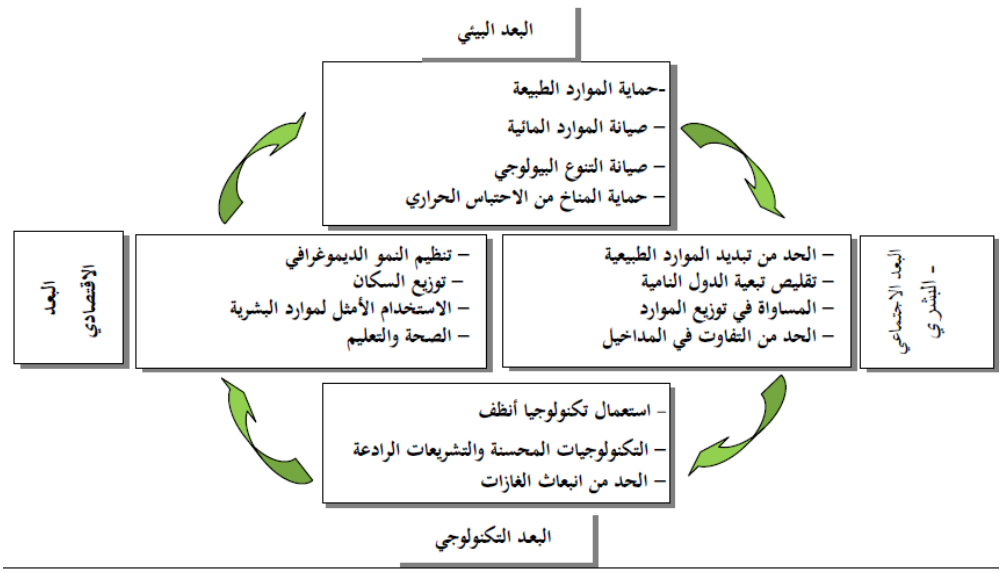

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

1- البعد البيئي:

يسعى النظام المستدام بيئيا للحفاظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية (المادية والبيولوجية) لتجنب الاستنزاف والاستخدام اللاعقلاني للموارد المتجددة وغير المتجددة من خلال:

أ –**حماية الموارد الطبيعة:** باعتبارها المصدر الأساس لإنتاج المواد الغذائية والوقود ابتداء بحماية التربة من التعرية والاستخدام المفرط للأسمدة والمبيدات التي تؤدي إلى فقدان إنتاجيتها وتخرج من دائرة الأراضي الزراعية، كما أن الضغوط البشرية والحيوانية تضر بالغطاء النباتي والغابات في ظل محدودية جهود التجديد والتوسيع، وكل فشل في صيانة هذه الموارد التي تعتمد عليها الزراعة من شأنها إحداث تناقص في التنوع الغذائي مستقبلا.

ب –**صيانة الموارد المائية:** تشكل النفايات الصناعية والزراعية والمنزلية والضخ المستمر للمياه الجوفية والسحب من الأنهار، عوامل تلويث وإنقاص للإمداد بالمياه المتاحة، وتهدد صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة.

ج –**حماية المناخ من الاحتباس الحراري:** ساهمت عمليات التصنيع والتكنولوجيا الحديثة والطاقة المستعملة إلى التضاعف المستمر في حجم الغازات والأبخرة الملوثة تزايد معه مخاطر وتغييرات كبيرة في البيئة العالمية لارتفاع درجات الحرارة وزيادة سرعة ذوبان المياه المتبخرة وزيادة مستوى سطح البحر، كما يؤدي ذلك إلى تغير أنماط التساقطات المطرية والغطاء النباتي، والتأثير على طبقة الأوزون وزيادة الأشعة فوق البنفسجية ما من شأنه تقليص الفرص المتاحة للأجيال القادمة، فالأصل هو الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ والنظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من أشعة الشمس.

ج – **الحد من انبعاث الغازات** :وذلك بالحد من استخدام المحروقات وإيجاد مصادر بديلة للطاقة نظيفة بيئيا إذ يتعين على الدول الصناعية اتخاذ المبادرة للحد من انبعاثات أكاسيد الكربون وأكاسيد الكبريت وأكاسيد النتروجين واستحداث تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر.

2- البعد الاقتصادي

النظام المستدام اقتصاديا هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع بشكل مستمر مع الحفاظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام واحتياجات المجتمع، ومن مقومات هذا البعد نذكر:

أ –**الحد من تبديد الموارد الطبيعية:** فالتنمية المستدامة لدول الشمال تعني إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الموارد الطبيعية والطاقة في حين تراها الدول النامية في محاولة الاهتمام بتوظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة، وعليه لابد من إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية بتحسين مستوى الكفاءة في الاستغلال وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة.

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ب –**تقليص تبعية الدول النامية:** بالقدر الذي ينخفض به استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية، يتباطأ نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية وتنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة أكبر مما يحرم الدول النامية من إيرادات إضافية هي بحاجة إليها، وما يساعد على تعويض هذه الخسائر الانطلاق من نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الوطنية لتأمين الاكتفاء الذاتي وتوسيع مجالات الاستثمارات في رأس المال البشري والتوسع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة.

ج –**مسؤولية الدول المتقدمة عن التلوث ومعالجته:** تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة لإسهامها في مشكلات التلوث العالمي من خلال استهلاكها المتراكم للموارد الطبيعية والطاقة، بالإضافة لامتلاكها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيا أنظف وتحويل اقتصاداتها نحو حماية النظم الطبيعية وتهيئة الأسباب لتحقيق الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها، وتوفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان النامية باعتباره استثمارا في مستقبل مشترك.

3– البعد الاجتماعي:

أصبحت فكرة التنمية المستدامة حقيقة المشكلة التي تكمن في اختيار أنماط اجتماعية تنموية تتناسب مع الاهتمام البيئي إذ مثلت مفهوم الجسر بوصفها فكرة يمكنها أن تجمع أوجه السياسات المختلفة وتوحد المصالح،إذ تضمن تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (تقرير بورتلاند) الجوانب التي ترتكز عليها التنمية المستدامة وفقا للمنطلقات الحقائق التالية:

-توظيف فكرة الإيفاء بالاحتياجات الأساسية للعمل على توظيف طموحات كافة الشعوب وتحديدها والتركيز على المطالب الأخلاقية المشروعة لكل فقراء والأجيال القادمة كأولوية قصوى مع الأخذ بعين الاعتبار القدرات التي يتملكها أجيال المستقبل مما يساعد على تحديد الشكل الحقيقي للتنمية والتي يمكن صياغتها في نمط الاستدامة.

-استحضار فكرة القيود البيئية إذ أن تجاهلها يعيق بشكل جاد إحداث تقدم اجتماعي، فقد وفقت العديد من القيود حيال الوصول إلى الموارد المتعددة والوسائل التكنولوجية المتطورة وإنشاء المؤسسات الاجتماعية لاستخدامها في تعزيز القدرات البيئية.

ومن ضمن المقومات الاجتماعية والجوانب البشرية التي يقوم عليها هذا البعد نذكر:

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

أ –**تنظيم النمو الديمغرافي: وهو** العمل على تحقيق خطوات ايجابية نحو تنظيم النمو السكاني وهو أمر بدأ يكتسي أهمية بالغة، لأن النمو السريع للسكان يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الدول على توفير الخدمات الاجتماعية لسكانها ويحد من جهود التنمية ويقلص قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة.

ب –**توزيع السكان:** للتوجهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية وتطور المدن الكبيرة عواقب بيئية وخيمة، فالمدن تقوم بتركيز نفاياتها وموادها الملوثة فتسبب في تدمير النظم الطبيعية المحيطة بها ومنه فمنطلق التنمية المستدامة هنا يقوم على النهوض

بالتنمية الريفية والتثبيت السكاني في المناطق الجبلية وإمدادهم بالمشاريع التنموية التي تتناسب وطبيعة المناطق الريفية كتربية الحيوانات والدواجن وزراعة الأشجار المثمرة لتصبح الهجرة عكسية تساعد على التوزيع السكان السليم بيئيا.

ج –**الصحة والتعليم:** تنطوي التنمية المستدامة على استدامة التنمية البشرية، التي تهتم بتوفير التغطية الصحية وضمان التعليم الإجباري المجاني لكل أفراد المجتمع، مما يساعد على مباشرة الأعمال اليومية وزيادة الإنتاج وتذليل رفع الفقر والتبعية.

4– البعد التكنولوجي:

أ –**استعمال تكنولوجيا أنظف** :يؤدي نشاط المناطق الصناعية إلى تلويث ما يحط بها من هواء وماء وارض حيث يتغلب الحد منها في الدول المتقدمة بنفقات كبيرة، في الوقت الذي لا تخضع النفايات المتدفقة في الدول النامية للرقابة نتيجة لتبنيها لتكنولوجيات تفتقر للكفاءة البيئية ومسعى الاستدامة هنا، والتحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكفأ تقلص من استهلاك الطاقة وتستخدم المواد المستخدمة بشكل أمثل وتسترجع المخلفات والفواقد للتخلص من النفايات بأشكال تضمن السلامة البيئية حيث يتمثل الهدف في العمليات التكنولوجية الحد من الملوثات وتدوير المخلفات داخليا للمساعدة على استمرار اتزان النظم الطبيعية.

ب –**الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة والتشريعات الزاجرة** :الكثير من التكنولوجيات المستخدمة في الدول النامية أقل كفاءة وأكثر تسببا في التلوث من التكنولوجيا المتاحة في الدول المتقدمة، مما يستوجب الإسراع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة في شكل تعاون تكنولوجي بالاستحداث أو التطويع لتكنولوجيات أنظف تتناسب ولاحتياجات المحلية، لسد الفجوة بين البلدان الصناعية والنامية دون المزيد من التدهور البيئي، كما يستوجب الالتزام بالتشريعات والنصوص المحددة لطرائق الاستخراج والاستخدام للموارد والطاقة والتقيد بالأساليب المنصوص عليها قانونا في طرائق التخلص من النفايات واحترام المقاييس المحددة في ظل توفر نصوص قانونية خاصة بفرض العقوبات على الخيانة البيئية تصل توقيف النشاط.

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ج– حماية طبقة الأوزون: تمثل" **اتفاقية كيوتو**(*)" إحدى الإجراءات التي اتخذت لمعالجة مشكلة تدهور طبقة الأوزون، وجاءت للمطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية وهذا يوضح بأن التعاون الدولي لمعالجته مخاطر البيئة العالمية.

يحتاج تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى إحراز تقدم متزامن في أبعادها الأربعة البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية– البشرية، والتكنولوجية للترابط الوثيق بينها إذ أن الإجراءات التي تتخذ في إحداها تحرز أهداف في الأبعاد، فالاستثمار في رأس المال البشري يدعم جهود الإقلال مستويات الفقر، والإسراع في تثبيت السكان وتضييق الفوارق الاقتصادية والحيلولة دون مزيد من التدهور للموارد والأراضي، باستخدام التكنولوجيات المحسنة وهو ما يعجل بتحقيق أبعاد التنمية المستدامة الموضحة في الشكل التالي:

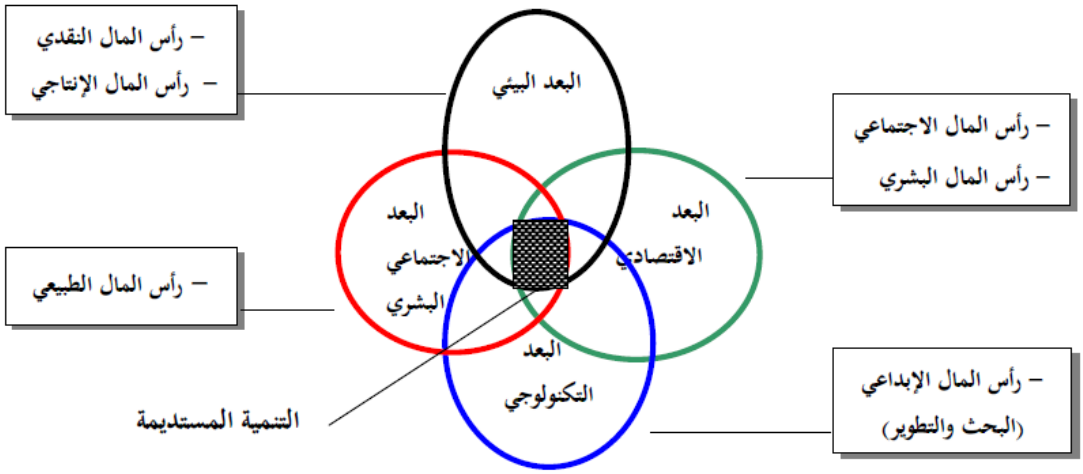

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

- **الإدارة المحلية في الأردن:**

تعد البلديات من أهم وحدات الإدارة المحلية، بالاستناد الى المادة رقم 21 من قانون البلديات رقم 22 لسنة 2021 تصنف البلديات الى ثلاث فئات وفقا لما يلي:

1- الفئة الأولى: بلديات مراكز المحافظات، والبلديات التي يزيد عدد سكانها عن مائتي ألف نسمة.

2- الفئة الثانية: بلديات مراكز الالوية، والبلديات التي يتراوح عدد سكانها بين خمسين الف نسمة ومائتي ألف نسمة.

3- الفئة الثالثة :البلديات الاخرى التي لم ترد ضمن الفئات الأولى والثانية.

- **الدور التنموي للإدارة المحلية وفق القانون الأردني:**

يقع على عاتق المجلس البلدي والبلدية القيام بالعديد من المهام والوظائف ضمن حدود البلدية التابعة لها، ويحق لهما تنفيذ المهام من خلال الموظفين والمستخدمين التابعين للبلدية وبالتشارك والتنسيق مع الدوائر الحكومية الاخرى ومع الجهات ذات الاختصاص، وبالاستناد الى قانون البلديات يمتلك المجلس السلطة والصلاحيات التي تمكنه من القيام بالعديد من المهام والصلاحيات، وتتمثل هذه المهام في ما يلي (قانون البلديات رقم22 ، 2021):

1- إقرار الميزانيات السنوية للبلدية والبيانات المالية وجدول التشكيلات وتصديقها من الوزير، بالإضافة الى اقرار ميزانية البلدية التأشيرية لمدة أربع سنوات قادمة، واقرار مشاريع الخطط التنموية والاستراتيجية التي تلبي احتياجات ومتطلبات المواطنين ضمن منطقة البلدية ورفعها للمجلس التنفيذي.

2- التخطيط العمراني والحضري للبلدية، وتنفيذ المهام المتعلقة باستحداث وتخطيط الشوارع وتعديها والغاؤها وتعيين ابعادها والعمل على فتحها وتعبيدها وانشاء الارصفة وتجميلها وتنظيفها وانارتها، وصيانة الشوارع والارصفة وتشجيرها ومنع التجاوز عليها وتسميتها او ترقيمها وترقيم الابنية المحاذية لها، واتخاذ كافة الاجراءات المتعلقة بحماية الشوارع، ومراقبة الاراضي المجاورة لها ودعوة اصحابها لإقامة الاسوار حولها، والاهتمام بالمظهر العام للمدينة، واتخاذ القرارات المتعلقة بتجميل وتحسين اي عقار يسئ للمنظر العام.

3- العمل على تحقيق التنمية المستدامة من خلال اعداد البرامج الهادفة لتحقيقها ومتابعة تنفيذها، وبمشاركة من المجتمع المحلي، بالإضافة الى ادارة جميع المشاريع والخدمات والمرافق المحلية من خلال موظفي البلدية وشركاءها بالعمل كالشركات التابعة لها او البلديات الاخرى او الشراكة مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المحلي، واقرار المشاريع التنموية والعمل على تنفيذها بما يعود بالنفع على سكان المناطق التابع للبلدية.

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

4- التنسيق مع جميع الجهات المعنية فيما يتعلق بإدارة وتنظيم توزيع المياه والكهرباء والغاز بين السكان، والتنسيق من اجل انشاء شبكات الصرف الصحي وانشاء الاسواق العامة والمقابر وتنظيمها وتحديد مواصفاتها واختيار المواقع الملائمة لها، وتنظيم الصناعات والحرف وتحديد اماكن خاصة لها، والتنسيق من اجل تحديد مواقع محطات تحويل الكهرباء وتحديد اماكن المدارس ودور العبادة والعمل على صيانتها، وترخيص الاعلانات واللوحات وتحديد مواقعها وبدائلها.

5- المساهمة في تطوير وتنظيم شبكات النقل والمواصلات ومواقف المركبات ضمن حدود البلدية، والعمل على توفير المساحات الخضراء والمتنزهات والحمامات العامة والمرافق التي تساهم في تلبية احتياجات المواطنين.

6- الاخذ بالاحتياطات المتعلقة بمنع الاضرار والكوارث الطبيعية كالحرائق والفيضانات والسيول والزلازل، واتخاذ كافة الاجراءات المتعلقة بحماية السكان المحليين والحفاظ على ارواحهم، بالإضافة إلى الاحتياطات والاجراءات الضرورية للحفاظ على الصحة العامة للمواطنين ومنع تفشي الامراض والاوبئة، وبالتنسيق مع الجهات المختصة.

7- دعم الانشطة الاجتماعية والثقافية من خلال انشاء المكتبات العامة والمتاحف والنوادي الثقافية والفنية والرياضية، والمساهمة في المحافظة على الاماكن السياحة والتراثية والعمل على رعايتها وإدارتها واستثمارها بالشكل الصحيح، وتنظيم المطاعم والمقاهي والمسارح والنوادي وإدارتها بالشكل الصحيح.

8- الحفاظ على البيئة ومنع التلوث، وازالة النفايات واعادة تدويرها او اتلافها، والحفاظ على الموارد الطبيعية وتحقيق الاستغلال الامثل لها.

9- اتخاذ التدابير والاجراءات اللازمة لهدم الابنية الآيلة للسقوط والحفاظ على جمالية الشكل العام للمدينة.

10- استثمار ممتلكات واموال البلدية المنقولة وغير المنقولة، وتوفير البيئة الاستثمارية من خلال تشجيع اقامة وممارسة الانشطة والمشاريع الاقتصادية وتبسيط الاجراءات امام المستثمرين، وإدارة ممتلكات البلدية واقامة مشاريع استثمارية مملوكة للبلدية.

11- تشكيل اللجان التطوعية والخيرية للقيام بالإعمال التي تخدم الاحياء، والبحث في المواضيع والقضايا التي ترفع الى المجلس البلدي، واتخاذ الاجراء المناسبة لها، والقيام باي مهام او صلاحيات ذات طابع بلدي او ما يفوض او يعهد الى البلديات من المؤسسات الرسمية او العامة، شريطة موافقة مجلس الوزراء، واستيفاء التكاليف المالية المترتبة على القيام بهذه المهام.

نلاحظ من النقاط السابقة حرص قانون البلديات رقم 22 لسنة 2021 على تحقيق التنمية وتقديم الخدمات وتسهيل الاجراءات للسكان المقيمين ضمن حدود البلديات من خلال دعوة المجالس البلدية الى تنظيم الابنية والشوارع وشبكات النقل والمواصلات، وتوفير المساحات الخضراء والحفاظ على المظهر العام للمدن التابعة للبلديات، بالإضافة الى تركيز القانون على الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية والحث على تسخيرها بما يتماشى ما

تطلعات واحتياجات السكان المحليين، فمن خلال الاطلاع على مواد القانون ونصوصه نجد انها حريصة على الوصول إلى تنمية محلية مستدامة وشاملة.

- **المعوقات التي تواجه الإدارة المحلية في تحقيق تنمية مستدامة:**

وفي هذا الإطار، يمكن رصد مجموعة من الملاحظات الرئيسة التي تؤثر على فاعلية أداء البلديات، وتشير إليها دراسات ميدانية عديدة، وهي على النحو التالي:

1- ضعف حصيلة الموارد المحلية التي لا تكفي احتياجاتها الفعلية، قد أدى إلى الاعتماد الكلي على الإعانات المركزية، وبالتالي ضعف نطاق الحركة المحلية أمام احتياجات البيئة المحلية.

2- تعدد الأجهزة الرقابية على الوحدات المحلية (مجلس الوزراء، وزارة المالية، الرقابة الإدارية...)، وذلك على الرغم من محدودية الاختصاصات الممنوحة لها.

3- ضعف مظاهر المشاركة السياسية في البيئة المحلية من حيث درجة الإقبال على التصويت في الانتخابات المحلية وانخفاض مساهمات قوى المجتمع المدني في العمل المحلي بشكل عام.

4- الهيكل التنظيمي الحالي لوحدات الإدارة المحلية والذي يتسم بتشتت الوحدات المحلية وتجزئتها على نطاق كبير، قد عجز عن تحقيق الكفاءة الإدارية في استخدام الموارد المحلية.

5- عدم فاعلية النظم التخطيطية الإقليمية وذلك بسبب نقص الخبرات والكفاءات اللازمة من جانب ونقص التمويل من جانب آخر.

6- سوء التخطيط المحلي وعدم فعاليته: وذلك بسبب انخفاض مستوى أداء المسؤولين المحليين، ومحدودية الكفاءات والقدرات العلمية.

7- عدم تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في تيسير الإداري للبلدية: كالشفافية والمساءلة والمشاركة.

8- إخفاق الجماعات الإقليمية في حماية البيئة: رغم إعطاء القانون صلاحيات واسعة في هذا المجال بسبب قلة الموارد المالية وغياب الكفاءات المختصة في حماية البيئة على المستوى المحلي.

- **الشراكة بين القطاعين العام والخاص ضرورة للتنمية المستدامة:**

أكد خبراء دوليون أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص تمثل حلاً حيويًا وضروريًا لتعزيز تطوير البنية التحتية وزيادة الاستثمارات وتوليد فرص العمل في ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد في المرحلة الراهنة.

وينتج عن مساهمة القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي العديد من المزايا التي تساهم في استكمال الهدف الاجتماعي للهدف الاقتصادي من تطوير القطاع الخاص، بشكل يزيد من أهمية تخطيط

ووضع استراتيجية ملاءمة لنهوض وتعاظم مكانة ودور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. حيث نجد أن القطاع الخاص يساهم في تحقيق نمو اقتصادي سريع على المدى الطويل فإنه يساهم بذلك في توفير المزيد من المداخل الضريبية لخزينة الدولة، بشكل يسمح لها بتوفير التمويل اللازم للعديد من الأنشطة المرتبطة بأدائها والموجهة خصيصا لاستفادة الفقراء منها كالخدمات الصحية والتعليمية، وهو ما يضمن تحسنا في مستوى المعيشة بشكل ملاحظ.

وتعد قضية الفقر من أهم القضايا التي تواجه صانعي السياسات الاقتصادية، وذلك انطلاقا من تأثيراتها الاجتماعية بشكل رئيس والتي تتطلب ضرورة العمل على الحد من انتشارها ومعاناة أفراد المجتمع من تداعياتها، فالحد من الفقر يتجلى من خلال القدرة على توفير فرص عمل وزيادة الدخول، ولذلك فإن القطاع الخاص في ظل اقتصاد تنافسي يلعب دورًا رئيساً في ذلك من خلال المؤسسات والشركات سواء الصغيرة أو الكبيرة منها والتي تعتبر بمثابة المحرك الرئيس لتوفير فرص العمل وزيادة الدخول بما يساهم في الخروج من دائرة الفقر.

- **آليات تفعيل دور البلدية في تحقيق تنمية محلية مستدامة**

تعد البلدية قاعدة اللامركزية، وأهم إدارة يمكن الاعتماد عليها في تحقيق تنمية محلية مستدامة، وهذا لا يتحقق إلا وفق آليات جديدة تفرضها طموحات المرحلة الراهنة، وتتمثل في:

1- آليات اقتصادية، وهي:

- خلق مصادر تمويل جديدة لميزانية البلدية بعيدا عن دعم الدولة، خاصة وأن المال هو عصب التنمية المحلية المستدامة.
- التخطيط الاستراتيجي للمشروعات التنموية المحلية: لأن خطط التنمية تحتاج إلى مشروعات والمشروعات تحتاج إلى خطط.

2- آليات إدارية (تنظيمية)، وهي:

- ضرورة تعزيز اللامركزية.
- تحسين مستوى المنتخبين المحليين، والمحاسبي عن طريق إجراء دورات تدريبية بخصوص ترشيد النفقات.
- تعميم تطبيق الإدارة الالكترونية عبر كامل البلديات لتحسين نوعية الخدمة.

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الخلاصة:

مما سبق يتبين أن التنمية المستدامة نهج حياة وأسلوب معيشة وفلسفة تقوم على التفكير بطريقة شمولية تكاملية من خلال استخدام أسلوب النظم الكلية والفرعية وما يربطها من علاقات وتفاعلات وما يترتب عليها من نتائج وعمليات تغذية راجعة في التعامل مع مشكلات المجتمعات الإنسانية.

فتطبيق فلسفة التنمية المستدامة يعني أننا مطالبون سكاناً وصناع قرار بتغيير طرق تعاملنا مع الأشياء في بيئاتنا المحلية والسير في ثلاثة اتجاهات رئيسة هي: المحافظة على البيئة، تحقيق نمو اقتصادي معقول، تحقيق العدالة الاجتماعية. إن السير في هذه الاتجاهات بشكل متواز ومتوازن وعقلاني سيقودنا إلى تحسين مستويات معيشتنا وضمان حياة جيدة لنا وللأجيال القادمة.

كما يتطلب أن تقوم الهيئات الرسمية والمحلية بتطوير أساليب إدارة متكاملة يتم بواسطتها التعامل مع المجتمع على أنه نظام متكامل ويشتمل مجموعة من النظم كالنظام الاقتصادي والاجتماعي والبيئي... التي تؤثر وتتأثر ببعضها بعضاً بشكل مستمر، وبالتالي تتطلب ديناميكية هذه النظم عمليات ضبط وتوجيه مستمرة للحد من السلبيات وتعظيم الإيجابيات وهذا هو دور التنمية المستدامة التي تعتمد بشكل كبير ومباشر على مشاركة السكان في كل نشاطاتها وفي مختلف مراحلها من منطق أن أصحاب المشكلة هم أكثر الاشخاص معرفة بها وأقدرهم على وضع الحلول المناسبة لمعالجتها.

وتتعامل التنمية المستدامة مع إجراءات المحافظة على البيئة وعملية النمو الاقتصادي على أنهما عمليات متكاملة وليست متناقضة، وبالتالي فهي تركز على الجانب النوعي للحياة ولكنها أيضاً لا تتجاهل الأبعاد والخصائص الكمية لها رغم أنها تسعى إلى خلق مجتمع أقل ميلاً للنزعة المادية وبالتالي فإذا كان النمو الاقتصادي يمكن أن يحدث بدون تنمية، فإن التنمية يمكن أن تحصل بدون نمو وذلك من خلال التركيز على نوعية التغيير وليس على جانبه الكمي، وهكذا نرى أن التنمية المستدامة من خلال مفهومها العالمي هذا تبدو عملية أكثر عقلانية وأكثر إنسانية في الحاضر والمستقبل.

توصيات الدراسة:

- ضرورة الإسراع في وضع قانون جديد لإدارة المحلية يحدد دور واضح للوحدات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، وتطوير أساليب اختيار القيادات المحلية بشرط توافر الخبرة لديهم والتأهيل العلمي، والعمل على إنشاء مراكز للمعلومات بالمجالس المحلية.

- تشجيع المشاركة بين القطاعين العام والخاص للتعاون في تحقيق التنمية المحلية وأن يقتصر دور الحكومة المركزية على وضع السياسات العامة وترك التنفيذ للأطراف المحلية.

- ضرورة تحديد وتوسيع اختصاصات المجالس المحلية والتطبيق الفعلي للامركزية الإدارية والتطبيق التدريجي للامركزية المالية.

- ضرورة دراسة التجارب الدولية الناجحة في مجال الإدارة المحلية والحكم المحلي والاستفادة منها في تطوير الإدارة المحلية في الأردن والدول العربية، كالتجربة الأمريكية واليابانية والفرنسية وغيرها من التجارب الدولية.

- ضرورة التخطيط الاستراتيجي السليم وتنفيذه ومتابعته من أجل تحقيق التنمية المحلية المستدامة، ومساهمة المشاركة المجتمعية في هذا التخطيط باعتباره من أهم وظائف الإدارة.

المراجع

- **المراجع العربية**

بوشنقير، إيمان. (2011). *قراءات حول التطور التاريخي لفلسفة التنمية المستدامة*، الجزائر.

الحداد، عوض. (1993). *الأوجه المكانية للتنمية الإقليمية*. الإسكندرية: دار الأندلس.

خالدي، عثمان (2015). دور الرقابة المصرفية الداخلية والخارجية في تحسين الأداء داخل البنوك التجارية دراسة حالة عينة من البنوك التجارية. *رسالة ماجستير*، جامعة المسيلة، الجزائر.

الخولي، أسامة. (2000). الإدارة البيئية والتنمية المستدامة. *ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الأول للإدارة البيئية في الوطن العربي.*

صبرينة، كردوي (2014). ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي. *أطروحة دكتوراة*، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

عوض الله، أحمد (2010). المراجعة الداخلية ودورها في ضبط وترشيد الانفاق في الوحدات الحكومية. *رسالة ماجستير*، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، السودان.

غنايم، محمد. (2001). *دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي*. القدس: منشورات معهد الأبحاث التطبيقية (أريج).

غنيم، عثمان. (1999). *مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي*. عمّان: دار صفاء.

القانون الأردني رقم 22 لعام 2021.

كلاب، سعيد (2006). *واقع الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي*. ط2، غزة: مكتبة الجامعة.

مصطفى، محمد. (2001). تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية وتقنيات الاستشعار عن بعد في التنمية المتواصلة. *ورقة عمل مقدمة لمؤتمر نظم المعلومات الجغرافية وتطبيقاتها في التخطيط والتنمية المستدامة.*

مهران، علي. (2001). العوامل المؤثرة على التنمية العمرانية المتواصلة. *ورقة عمل مقدمة لمؤتمر نظم المعلومات الجغرافية وتطبيقاتها في التخطيط والتنمية المستدامة.*

موسشيت، دوجلاس. (1997). *مبادئ التنمية المستدامة*. ترجمة بهاء شاهين، القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.

ناصيف، احمد. (2000). دور الإدارة البيئية في تنظيم المردود الاقتصادي للتنمية المستدامة. *ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الأول للإدارة البيئية في الوطن العربي.*

النيش، نجاة. (2001). *الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة: آفاق ومستجدات*. الكويت: منشورات المعهد العربية للتخطيط.

- **English Reference:**

Bailey, S.J. (2002). Causes of government expenditure growth: A survey of the U.S evidence. *Journal of Public Economics*, 28, 359-82.

Don Geis and Tammy Kutzmark. (2003) Developing Sustainable communities: The future is Now. *Urban Planning Overseas*, 1 (2), 43-46.

Goodwin, N. R. (2003). *Five kinds of capital: Useful concepts for sustainable development* (No. 1434-2016-118878).

Kanano, A. (2006). Determinants of public expenditure growth in Kenya. *Master thesis*, University of Nairobi, Kenya.

Kozlowski, J. and Hill, G. (1998). *Towards planning for Sustainable Development, A Guide for the Ultimate Environmental Threshold (UET) Method*. Sydney: Ashgate publications.

Maingi, J. (2017). The Impact of Government Expenditure on Economic Growth in Kenya: 1963-2008. *Advances in Economics and Business*, 5(12): 635-662.

Mumssen, C & Coady, D. (2016). *From Containment to Rationalization: Increasing Public Expenditure Efficiency in France*. Prepared by Jean-Jacques Hallaert (EUR) and Maximilien Queyranne (FAD).

Nohen and F. Nuscheler (1982). *Handbuch der Dritten Welt*. Hamburg: Hoffmann and Campe.

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"THE ROLE OF LOCAL ADMINISTRATION IN ACHIEVING SUSTAINABLE LOCAL DEVELOPMENT"

By Eengineer:

OTHMAN SALAMEH MOHAMMAD ALLAWI

Abstract:

This study aims to review the concept of sustainable local development, explain its dimensions, the role of local administration in achieving it, and identify the challenges facing the municipality in achieving sustainable local development. The study concluded that sustainable development is a way of life and a way of living, and it requires that official and local bodies develop integrated management methods by which society is dealt with as an integrated system and includes a set of systems such as the economic, social and environmental system. The study recommended the development of a new law for local administration that defines a clear role for local units in achieving sustainable local development, developing methods for selecting local leaders provided they have experience and scientific qualification, and working to establish information centers in local councils, and the need for sound strategic planning, implementation and follow-up in order to achieve sustainable local development And the contribution of community participation in this planning as one of the most important functions of management.